

قضية الصحراء الغربية حق ثابت يبحث عن تفعيل

زعروري - حدوش وردية

أستاذة مساعدة "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو

مقدمة:

استعمرت الصحراء الغربية من قبل إسبانيا سنة 1884، ولم تحتل فعليا إلا سنة 1934، حيث أصبح الإقليم مستعمرة إسبانية. سنة 1973 أنشأ الثوار الصحراويين الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب "جبهة البوليساريو"،⁽¹⁾ التي كان هدفها التحرر من الاستعمار الإسباني ونيل الاستقلال. وقد رفع الملك الحسن الثاني قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في 17 سبتمبر 1974، والتي قدمت رأيا استشاريا، اعترفت بموجبه بوجود رابط قانوني وهو الولاء خلال البيعة بين السلطان وبعض القبائل في الصحراء الغربية، ولكنها نفت وجود أي صلة سيادية في الإقليم مع المغرب أو موريتانيا⁽²⁾.

لم يثبت للمحكمة وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق الإعلان 1514 المتعلق بتصفية الاستعمار، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر الحقيقي عن إرادة سكان منطقة

1 - البوليساريو هو اختصار لاسم الجبهة باللغة الإسبانية:

Polisario (Frente Popular para Liberar el Seguiet et Hamra y Rio de Oro)

2 - منشورات الأمم المتحدة، موجز للأحكام والفتاوي وللأوامر الصادرة عن محكمة العدل

الدولية 1948 - 1992، الولايات المتحدة الأمريكية، انظر في: www.icj-cij.org

الصحراء الغربية. أنهت إسبانيا تواجدتها في الصحراء الغربية وتخلت عن مسؤولياتها في الإقليم وبالتالي تركته في الواقع تحت سلطة المغرب بداية من فيفري 1976، وتم إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في السنة نفسها. كان إقليم الصحراء الغربية مسرحا لحرب شلت الشعبين، كما أدى ذلك إلى عدم استقرار المنطقة.

بناءً على اتفاق لوقف إطلاق النار بين الطرفين في سنة 1988 تدعم الموقف بمحاولة لإجراء استفتاء حر وعادل من خلاله يقرر الشعب الصحراوي مصيره نهاية 1992. لكن الأمر لم يحدث إلى يومنا هذا. فما هو مصير الشعب الصحراوي في ظل المعطيات والتناقضات الدولية؟. للإجابة عن هذه الإشكالية تتعرض لحق الشعب في تقرير مصيره (المبحث الأول) ليتم التوقف بالتحليل والنقد عند التحديات التي تواجه هذا الحق في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

كانت أسباب النزاع المغربي الصحراوي دائما لتعارض مطلبين، أحدهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية، وزادت المطالب المغربية بعد إعلان محكمة العدل الدولية لرأيها الاستشاري، حيث نظم الملك الحسن الثاني مسيرة شعبية سميت بالمسيرة الخضراء، في حين يتمثل المطلب الثاني للصحراويين بالتأكيد والدفاع عن حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال، كانت المطالب المغربية والصحراوية محل الاهتمام الدولي، وارتبطت القضية الصحراوية لوقت طويل بالحرب الباردة والمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى، مع أنّ العوامل كلها كانت تشير إلى قضية تصفية

استعمار (المطلب الأول). بعد نهاية الحرب الباردة أخذ الرأي العام الدولي يتفطن للرهانات الدولية ولضرورة إيجاد حل عاجل باتفاق الطرفين (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حق تقرير المصير في إطار منظمة الأمم المتحدة

حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

معترف به من المجتمع الدولي، فقد سجلت منظمة الأمم المتحدة إقليم الصحراء الإسبانية منذ 1963 في لائحة الأقاليم والشعوب المستعمرة التي لها الحق في تقرير المصير. وما يدعو للأسف أن إقليم الصحراء الغربية محتل ولم ينل شعبه استقلاله ولا زال الإقليم موضوع تصفية استعمار متأخرة.

منذ 1992 والشعب الصحراوي ينتظر إجراء استفتاء ليعبر من خلاله عن رأيه في تقرير المصير، أي بعد أكثر من 20 سنة من الإعلان عن تشكيل بعثة الأمم المتحدة للصحراء الغربية "بعثة المينورسو"⁽¹⁾ وعن رزنامة تطبيق مخطط السلام، الذي بدأ بوقف إطلاق النار والذي كان من المفروض أن ينتهي بإعلان نتائج الاستفتاء لتقرير المصير أواخر جانفي 1992. وحدد قائمة الناخبين بإحصاء إسبانيا لعام 1974، وتأجل موعد إجراء الاستفتاء إلى أجل غير محدود.

1 - أشار قرار مجلس الأمن رقم 690 الصادر في 1991 إلى الاستفتاء لتقرير المصير وإنشاء بعثة للأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء (المينورسو). راجع موقع منظمة الأمم المتحدة:

www.un.org

وبسبب تماطل الجانب المغربي بدأ التخلي عن مخطط التسوية الأممي، أين وصلت صعوبة تطبيقه ذروتها في أواخر ديسمبر 1999، فأبدى مجلس الأمن قلقه حول الخلافات والمواقف المتعارضة بين الطرفين. ونظرا للطعون الكثيرة المقدمة من المغرب استبعد إجراء الاستفتاء ودعا مجلس الأمن الطرفين لمحاولة إيجاد حل سياسي بعيدا عن الحل القانوني الدولي أي مخطط التسوية السلمية. وثبت بعد ذلك أن تأجيل الاستفتاء أدى إلى نتائج وخيمة وزاد من معاناة الشعب الصحراوي، وانتهت سنوات التسعينات بمحاولات متكررة للابتعاد عن منح الشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير وعن جوهر القضية ألا وهو تصفية الاستعمار.

ابتداءً من سنة 2000 كانت اقتراحات الأمين العام الأممي كوفي عنان بعيدة عن إجراء الاستفتاء بل بدت كبديل عنه، وتأكد ذلك في عام 2001 من خلال عرض مبعوثه الخاص إلى الصحراء الغربية "جيمس بيكر" على الأطراف مخطط عُرف بـ"الاتفاق الإطار" الذي يمنح الحكم الذاتي للشعب الصحراوي في ظل السيادة المغربية دون إجراء الاستفتاء⁽¹⁾. رفضت جبهة البوليساريو هذا المخطط، وأمام هذا الرفض حاول الأمين العام الأممي كوفي عنان بمساعدة مبعوثه الخاص "جيمس بيكر" إيجاد حل وسط بين الاستفتاء لتقرير المصير والاتفاق الإطار، أي أن الشعب الصحراوي سيسمح له بإبداء رأيه في استفتاء يحمل ثلاث خيارات: الانضمام إلى المغرب، أو الحكم الذاتي في ظل السيادة المغربية أو الاستقلال وسمي بمخطط بيكر الثاني⁽²⁾. حيث يهدف المخطط إلى إيجاد حل سياسي للنزاع بإجراء استفتاء تحت رعاية

1 - S/2001/613 du 20 Juin 2001.

2 - S/2003/565 du 23 Mai 2003.

منظمة الأمم المتحدة، لتقرير الوضع النهائي للإقليم في موعد لا يقل عن خمس سنوات⁽¹⁾.

قبلت البوليساريو المخطط تحت الضغط الجزائري والإسباني، بينما رفضه المغرب بشدة، بسبب إدراج خيار الاستقلال وأمام هذا الموقف المتأزم، قدم المبعوث الأممي "جيمس بيكر" استقالته عام 2004، بعد سبع سنوات من الجهود المضنية المبذولة لإيجاد حل للنزاع ومحاولة تقريب رؤى الجانبين. واستمر الوضع على حاله (Statu-co) واكتفى مجلس الأمن في قراراته حول الصحراء الغربية بدعوة الطرفين للتفاوض لإيجاد حل عاجل، وقام مجلس الأمن بتمديد عهدة المينورسو في كل مرة. بدأت بوادر حل جديد في الأفق في 2007، فقدم البوليساريو مقترح لإيجاد حل للنزاع ونيل الاستقلال، كما قدم المغرب مبادرة سميت بمشروع الحكم الذاتي، وروج المغرب بقوة لهذا المشروع، حيث قام المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية "كوركاس"⁽²⁾، بعرضه على أكثر من 30 دولة.

ولقد لقي المشروع ترحيبا من عدة دول، فاعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة ناجحة وأكدت الإدارة الأمريكية أن المشروع حمل عدة نقاط إيجابية، كما رحبت كل من فرنسا وإسبانيا. إلا إن جبهة البوليساريو رفضت المشروع كونه متناقض مع المبادئ التي ناضلت من أجلها لعقود وأهمها الحق غير القابل للتنازل في تقرير المصير.

1 - Ibid.

2 - "كوركاس" كلمة فرنسية Corcas وهي اختصار لـ: Conseil Royal Consultatif pour les Affaires Sahariennes (Corcas)

وثمن الأمين العام الأممي بان كي مون المبادرة، والمشروع المغربي يحمل نص المبادرة بشأن التفاوض لتحويل الصحراء الغربية إلى إقليم يمارس "حكما ذاتيا"، أين يلتزم المغرب بالعمل على إيجاد حل سياسي نهائي للنزاع يسمح للشعب الصحراوي ممارسة الحكم الذاتي من خلال هيئات تنفيذية، تشريعية وقضائية وفق المبادئ الديمقراطية. ويمنح المشروع عدة اختصاصات وصلاحيات للصحراويين، كالإدارة المحلية، الشرطة المحلية، المحاكم، الصناعة والتجارة، السكن، الصحة والتربية⁽¹⁾.

من جهة أخرى تحتفظ المملكة المغربية باختصاصات حصرية منها رموز السيادة: لاسيما العلم، النشيد الوطني، العملة، الأمن والدفاع الخارجي.⁽²⁾ حسب نص المبادرة يكون نظام الحكم الذاتي موضوع تفاوض ويطرح على السكان المعنيين بموجب استفتاء حر. وهذا ما رفضه البوليساريو لأن المشروع لم يدرج الاستقلال للتفاوض.

وقد أعطيت الانطلاقة الأولى للمفاوضات في 18 جوان 2007 تحت إشراف المبعوث الخاص للأمين العام الأممي إلى الصحراء الغربية Peter Van Walsum وتمت أربع جولات تحت إشرافه دون جدوى لعدم اتفاق الطرفين. وهذا الموقف أدى إلى الانسداد مما دفع المبعوث الخاص Peter Van Walsum إلى الاستقالة في أوت 2008 وعين كريستوفر روس في جانفي 2009 خلفا له، وهو يحاول إلى يومنا هذا إيجاد حل نهائي للنزاع.

1 - للمزيد اطلع على مشروع المبادرة في الموقع الإلكتروني للمجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية:

www.corcas.com

2 - المرجع نفسه.

المطلب الثاني: تباين المواقف الدولية إزاء تقرير المصير

قضية الصحراء الغربية ليست محل اهتمام منظمة الأمم المتحدة فقط بل كانت تمثل انشغالا لمنظمة الوحدة الإفريقية، ففي إفريقيا قوبلت سياسة المغرب إزاء الصحراء الغربية بالرفض. فضم إقليم الصحراء الغربية اعتبر خرقا حقيقيا وجسيما للمبادئ المقدسة للمنظمة، كمبدأ الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وبادرت المنظمة بمخطط التسوية السلمية الذي دعت فيه طرفي النزاع جبهة البوليساريو والمملكة المغربية لوقف إطلاق النار وخلق الظروف الملائمة لإجراء الاستفتاء، ووجدت هذه القرارات قبولا واسعا وإجماعا شاملا في هيئة الأمم المتحدة، والتي كما ذكرنا سابقا تبنت المبادرة ودعت بدورها لإجراء استفتاء حر وعادل.

اعترفت منظمة الوحدة بالصحراء الغربية في عام 1982 وقبلت كعضو في المنظمة في عام 1984، مما أدى إلى أزمة خطيرة بين الدول الإفريقية داخل المنظمة بين مؤيد ورافض لهذا القرار، وعلى إثره انسحب المغرب من المنظمة، مع أنه كان من الدول المؤسسة لهذه المنظمة⁽¹⁾. وبقي ملف الصحراء الغربية مغلقا في رفوف المنظمة، مع أنه آخر ملف لتصفية الاستعمار في إفريقيا. حيث استمر الوضع على حاله إلى غاية 2002 تاريخ الإعلان عن ميلاد الاتحاد الإفريقي في دوربان جنوب إفريقيا، والجمهورية

1 - Samuel M. Makinda and Wafula Okumu, The African union challenges of Globalisation, Security and governance, Routledge, U.S.A. p 24.

العربية الصحراوية هي من الدول المؤسسة للاتحاد الإفريقي، ممثلة برئيسها أحمد عبد العزيز.⁽¹⁾

يبقى الحديث عن الاتحاد الإفريقي صعب، لأنه اتحاد فتي والقارة مليئة بالمصاعب والأزمات، فالنزاعات المسلحة من سمات القارة، والقادة الأفارقة يحاولون إيجاد حلول وممارسة إصلاحات من خلال الاتحاد لتحسين أوضاع القارة. والحديث عن دور الاتحاد في قضية الصحراء الغربية يبقى الأصعب، رغم الاعتراف بالصحراء الغربية من قبل الاتحاد الإفريقي، يبقى إيجاد حل في إطار الاتحاد ضعيفا.

فشل منظمة الأمم المتحدة في تجسيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي طال الاتحاد الإفريقي، وحتى اتحاد المغرب العربي، فالعقبة الكبيرة لاستكمال بناء الاتحاد المغاربي هي: الصحراء الغربية. الأزمات المغاربية كانت دائما نتيجة الخلافات الحدودية، والدول المغاربية (المغرب، تونس، ليبيا) قدمت دلائل وحجج تاريخية على بتر الاستعمار جزء من أراضيهم وضمها للجزائر، وطالبوا بإعادة رسم الحدود وإعادتها إلى ما كانت عليه قبل الاستعمار⁽²⁾.

والجزائر رفضت وطالبت باحترام مبدأ منظمة الوحدة الإفريقية وهو الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار. والرئيس الراحل هواري بومدين كان دائما يرفض المطالب الحدودية من جيرانه وكان يكتفي بالرد «إننا دفعنا

1 - L'acte constitutif de l'Union Africaine, Bibliothèque Jean Hersch, textes Africains, p. 01, in : www.droitumains.org.

2 - Mohamed Ben Hassan Alaoui, La coopération entre l'union européenne et les pays du Maghreb. Editions Nathan, Paris, 1994, p 102.

الثلث بدمنا»⁽¹⁾. حيث أن ملف الصحراء الغربية كان السبب في فشل اجتماعات الاتحاد بسبب الخلافات بين الجزائر والمغرب، هذه الأخيرة التي ادعت دوماً أن الجزائر افتعلت النزاع في الصحراء الغربية.

وقعت دول المغرب العربي في 27 فيفري 1989 في مراكش على الميثاق التأسيسي لاتحاد المغرب العربي بين الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا وموريطانيا، وما يثير الانتباه في الميثاق هي المادة 15 منه التي تنص: «الدول الأعضاء تلتزم بعدم قبول في أراضيها كل نشاط أو تنظيم يمس بسيادة أو سلامة الوحدة الترابية لأي عضو في الاتحاد أو لنظامه السياسي»، نلاحظ أن هذه المادة موجهة مباشرة إلى الجزائر لأنها تستقبل في أراضيها جبهة البوليساريو⁽²⁾.

استمر العمل في إطار اتحاد المغرب العربي إلى غاية عام 1994، فتوترت العلاقة بين المغرب والجزائر بعد انفجار فندق الأطلس في مراكش، حيث اتهمت المغرب تسليح إرهابيين من الجزائر وقيامهم بتلك التفجيرات، ففرضت التأشيرة على الجزائريين لدخول أراضيها، وقامت السلطات الجزائرية بالرد وأغلقت الحدود مع المغرب، ومنذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا والمغرب يسعى إلى إعادة فتح الحدود بين البلدين، أكثر من هذا اتحاد المغرب العربي توقف منذ ذلك التاريخ، وانعكس ذلك سلباً على الدول المغاربية. والحديث عن مواقف الدول يستدعي الوقوف عند الموقف الإسباني والأوروبي والدول المجاورة.

1 - Ibid.

2 - Rodsens Claude. Le conflit du Sahara Occidental, cahier 72-73, Université Catholique de Louvain, Belgique, 1990, p 69.

فالموقف الإسباني أنتقد دائما، فالصحراويين والمجتمع المدني في إسبانيا يتهمون الحكومات الإسبانية المتعاقبة، منذ 1975، لتتصل إسبانيا من واجبها التاريخي إزاء الشعب الصحراوي، فلم تتاح الفرصة لشعب الصحراء بعد إحصاء إسبانيا في 1974 لتقرير المصير، فتنازلت إسبانيا عن الإقليم وفق اتفاقيات مدريد الثلاثية.⁽¹⁾

في الحقيقة، إسبانيا تبنت موقفا مزدوجا، إذ اتخذت ومنذ انسحابها من الإقليم موقفا حسنا بإرضاء طرفي النزاع حول الصحراء الغربية، وتبنت وجهة نظر الجانبين، فتارة نجدها تميل إلى جبهة البوليساريو كحكومة خوسي ماريا أثنار "José Maria Aznar"، التي نادت مرارا وتكرارا بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، ومن جهة حكومة أثنار مالت إلى الحكومة المغربية وذلك بتوقيع اتفاقيات الصيد.⁽²⁾

ولكن ما يلاحظ على السياسة الإسبانية أنه منذ تفجيرات مدريد في مارس 2004، وفوز الحزب الاشتراكي بقيادة الرئيس زباتيرو José Luis Rodríguez Zapatero بالانتخابات،⁽³⁾ والحكومة الإسبانية غيرت سياستها تجاه الصحراء الغربية، ودافعت عن المقترح المغربي "الحكم الذاتي" وتأكد منذ

1 - اتفاقية مدريد الثلاثية بين إسبانيا والمغرب وموريطانيا في نوفمبر 1975، منذ ذلك التاريخ المغاربة يحاولون إقناع المجتمع الدولي بأن إسبانيا تنازلت لهم عن الإقليم.

2 - Berramdane Abdelkhaleq, Le Sahara Occidental, enjeu Maghrébin, Editions Karthala, Paris, 1992, p 126.

3 - فاز الحزب الاشتراكي بتركية من الشعب الإسباني، بسبب اتهام حكومة أثنار، حركة إيذا البسكية بالتفجيرات، واتضح لاحقا بعد التحقيقات ضلوع الإسلاميين فيها.

ذلك الحين بأن الحكومة الإسبانية الجديدة تقترب أكثر من الموقف المغربي حول النزاع⁽¹⁾.

أما باقي الدول كفرنسا كانت ولا زالت حليفا للمغرب وهي تدعو دائما لإيجاد حل بعيد عن منح الشعب الصحراوي حق تقرير المصير. أما الدول المجاورة كليبيا وتونس، عرفت ثورات ما سُمي بـ"الربيع العربي"، والتي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي واغتياله وسقوط نظام زين العابدين بن علي وهروبه إلى السعودية، ولا زالت هذه الدول غير مستقرة تتخبط في أزمت أمنية وسياسية. ما نلاحظه من المواقف الدولية المختلفة أن تقرير الشعب الصحراوي لمصيره بين مطرقة النظام المغربي وسندان الدول الأخرى، فهو بعيد المنال وسط تغييرات دولية ووسط خلل في موازين القوى.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير

لم تكن الهيئات الدولية بمنأى عن القضية الصحراوية فلقد أصدرت العديد من القرارات بغية التوصل إلى حل سلمي وعادل لمشكلة تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وبالمقابل لم يدخر الصحراويون جهدا في جعل كفاحهم يتصدر اهتمامات الرأي العام الدولي. والذي بدأ التفكير جديا بإيجاد حل سلمي لهذه المنطقة من العالم خاصة الأولوية لاحترام حقوق الإنسان (المطلب الأول). والصعوبات والعراقيل تزداد عام بعد عام، فالتماطل في إجراء الاستفتاء والابتعاد عن الشرعية الدولية ومحاولة إيجاد حل سياسي

1 - Carla Fibla Garcia – Sala, España – Marruecos, desde la orilla sur : Opiniones e ideas, Al Fanar, España, 2005, p 190.

توافقي أدى إلى تزايد الضغط والتحديات على جبهة البوليساريو (المطلب الثاني).

المطلب الأول: معضلة حقوق الإنسان

بدأ الحديث عن حقوق الإنسان في الإقليم الصحراوي، وانتهاكات المغرب لهذه الحقوق في 15 جوان 1995، بعد "مظاهرة العيون". حيث حكمت محكمة عسكرية للقوات المغربية في العيون على المتظاهرين بأقصى عقوبة وهي السجن بأحكام متفاوتة من 15 سنة إلى 20 سنة، اعتبرها مدافعي عن حقوق الإنسان أنها اعتداء على الحريات، لأن الشباب الصحراويين في هذه المظاهرة السلمية عبروا عن تأييدهم لجبهة البوليساريو ورغبتهم في الاستقلال.

استمر الوضع في الإقليم على حاله، لكن ما يثير الانتباه أن الأمين العام الأممي في عام 2010 في تقريره حول الصحراء الغربية، نبّه أنه لا يوجد أي موظف تابع للأمم المتحدة في الميدان لمعالجة ملف حقوق الإنسان لأن البعثة الأممية "المينورسو" ليست لها وحدة مكلفة بحقوق الإنسان.⁽¹⁾ ولا يوجد أي تمثيل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الإقليم أو حتى في مخيمات اللاجئين في تندوف. ومع ذلك فإن الأمم المتحدة من واجبها التقيد بمعايير حقوق الإنسان، وحسب التقرير نفسه فإن الأمين الأممي بان كي مون اتهم الطرفين بتبادل الاتهامات في هذا المجال.⁽²⁾

1 - S/2010/175 du 06 Avril 2010.

2 - Ibid.

وقد أشار التقرير إلى ثلاث حوادث هامة حدثت خلال 2009 وامتدت آثارها إلى عام 2010 أو لم تحل إلى يومنا هذا، وهذه الأحداث بدأت في أوت 2009 عندما منعت السلطات المغربية في مطار أغادير ستة شبان صحراويين من السفر إلى المملكة البريطانية وإيرلندا الشمالية للمشاركة في مؤتمر طلابي شمل طلبة من المغرب وطلبة من مخيمات اللاجئين في تندوف.⁽¹⁾

وأهم حدث هو احتجاز السيدة أميناتو حيدر في 14 نوفمبر 2009، وهذه الناشطة في مجال حقوق الإنسان، وهي صحراوية مقيمة في العيون، عند عودتها من السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية رفضت أن تسجل في استمارة الهجرة في المطار المغربي، الجنسية المغربية، بل تمسكت بالجنسية الصحراوية⁽²⁾. حيث سحبت السلطات المغربية جواز سفرها المغربي وطردت إلى إسبانيا بالقرب من جزر الكناري، وبدأت أميناتو حيدر بالإضراب في مطار لانثروتتي دام 32 يوما مطالبة بالعودة إلى منزلها وأسرتها بالعيون واسترعت حالتها وسائل الإعلام الدولية⁽³⁾. وأدى إضرابها عن الطعام إلى ردود فعل صدرت من كبار المسؤولين الحكوميين في عدة دول، إسبانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وأعرب بان كي مون مرارا عن قلقه إزاء صحتها. وأظهرت هذه الحادثة تواطؤ الحكومة الإسبانية، وزاد الضغط عليها حيث طالب وزير الخارجية الإسباني موراتينوس من السلطات المغربية السماح للسيدة حيدر بالعودة إلى الديار وتم ذلك فعلا في فيفري 2010.

1 - S/2010/175 du 06 Avril 2010.

2 - Ibid.

3 - Ibid.

وفي السياق نفسه حدث حادث خطير في العيون عاد بقضية الصحراء الغربية لمواجهة الأحداث، حيث قام جنود مغاربة في أكتوبر 2010 بقتل قاصر يبلغ من العمر 14 سنة بطلقات نارية عند مغادرته لمخيم احتجاج أقيم في منطقة قرب العيون، للتنديد بالوضعية المزرية التي يعيشونها تحت الاحتلال المغربي،⁽¹⁾ وسميت بحادثة مخيم أكديم أيزيك. وتكررت المطالبات بمراقبة احترام الجانب المغربي لحقوق الإنسان في إقليم الصحراء الغربية، إذ طالب ممثل تيمور ليشتي في 17 مارس 2011 المجلس الأممي لحقوق الإنسان، بإقناع مجلس الأمن الدولي لإدراج مراقبة حقوق الإنسان بالصحراء الغربية ضمن صلاحية بعثة المينورسو،⁽²⁾

المطلب الثاني: التمسك بحق تقرير المصير والرؤى المغايرة

تبدي جبهة البوليساريو فمند مخطط التسوية لإجراء استفتاء لتقرير مصير الشعب الصحراوي تحفظاتها على عرقلة الطرف المغربي لمسار الاستفتاء، إلا أن جبهة البوليساريو قبلت التعاون على أساس الحلول التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة في إطار حق تقرير المصير، ورغم الجهود المبذولة على مستوى مجلس الأمن لإجراء الاستفتاء منذ أكثر من 20 سنة، لم يحدث لأنه لم تمارس الضغوط الكافية على الجاني المغربي ليرضخ للقرارات الأممية.

1 - Sahara Press service, 26 October 2010, in : www.spsrdsd.info.

2 - Sahara Press service, 17 March 2011, in : www.spsrdsd.info.

بالرغم من نجاح المساعي الدبلوماسية للبوليساريو،⁽¹⁾ إلا أن المغرب لم يلبث يدعم موقفه برؤى مغايرة لتقرير المصير لأنه وحسب المغاربة فإن تقرير المصير ليس المبدأ الوحيد.

الأمم المتحدة ذكرت دائما بواجب الدول المستعمرة احترام مبدأ الوحدة الترابية للدول المستقلة حديثا، والمغرب بذلك متمسك بالبند السادس من الإعلان 1514 لسنة 1960 والذي ينص: «كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه». وهذا يعد تضحية بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإذا تم الأخذ بالفكرة المغربية فإن مصير الشعوب يقرره الإقليم وليس للشعوب أن تقرر مصير الإقليم.⁽²⁾ وهذه الرؤى المغربية تدعمها الكثير من الدول خاصة فرنسا واسبانيا، ويمكن ملاحظة ذلك خلال القرارات الأممية الأخيرة في مجلس الأمن.

فمجلس الأمن نبه للمقترح المغربي الذي قدمه إلى الأمين العام في أبريل 2007 ويرحب بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية الرامية إلى المضي قدما بالعملية صوب التسوية، ويذكر بمقترح البوليساريو.⁽³⁾ ويدل هذا على أن الاقتراح المغربي لمنح الصحراويين "الحكم الذاتي"، يحاول من خلاله مجلس الأمن بناءً على تقارير دورية مقدمة من الأمين العام بان كي مون حول الوضع في الصحراء الغربية، لجعله حلا سياسيا وعمليا. ويدعو

1 - كاعتراف بعض الدول بالجمهورية العربية الصحراوية كدولة جنوب إفريقيا.

2 - بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، بحث لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 1982، ص 165.

3 - S/Res/2044 (2012) du 24 Avril 2012.

الأطراف للتفاوض لإيجاد حل يرضي الطرفين ويضمن للشعب الصحراوي الحق تقرير المصير.⁽¹⁾ وهذا مستحيل لأن كل طرف متمسك بمطالبه. ومن المصاعب التي تواجه البوليساريو صعوبة التحكم وضبط التسيير في المخيمات، إذ أن اللاجئين في مخيمات تندوف يعانون لأكثر من ثلاث عقود ويبحثون عن حل وأن لم تتصفهم العدالة الدولية سيعودون للكفاح المسلح وحمل الأسلحة، مع أن قادة البوليساريو كانوا ولا زالوا يفضلون التفاوض عبر الوسائل الدبلوماسية. فاللاجئين مستاءون من وضعيتهم منذ سنوات، فهم يعيشون حالة اللاحرب واللاسلم.⁽²⁾ و حالة الحرب في المنطقة لن تساعد أحدا، فالحرب المالية ضد الجماعات الإسلامية، وجماعات الطوارق وضعت كل منطقة الساحل في وضعية خطيرة، وبقعة لنزاع مسلح دولي في المنطقة.

جبهة البوليساريو كحركة تحررية تحاول دائما احترام الشرعية الدولية بالرغم من صعوبة هذا الدور وخاصة مع تنامي ظاهرة الجماعات الإرهابية في الصحراء، فقد اتهمت المغرب جبهة البوليساريو في 2010 بدعم جماعات القاعدة في المغرب الإسلامي والاتجار بالمخدرات.

المعايير الجديدة التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 هي معايير تدعو للقلق، فإدراج بعض حركات المقاومة،⁽³⁾ ضمن الجماعات الإرهابية، قد يطال جبهة

1 - S/Res/2099 (2013) du 25 Avril 2013.

2 - Toby Shelly, Endgame in the western Sahara, zed books. New york. 2004, p 196.

3 - من بين حركات المقاومة المتهمة بالإرهاب حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، وقد أدرجه الاتحاد الأوروبي كحركة إرهابية.

البوليساريو، إذا رفضت الحلول التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لحل النزاع.

الحملة المغربية المستمرة للحد من عزيمة الصحراويين في التحرر، أثقلت كاهل الصحراويين، فالإتهامات المستمرة لجبهة البوليساريو بخرق حقوق الإنسان في المخيمات، أدى إلى انشقاقات حتى داخل الجبهة لأن طريقة التسيير يراها البعض أنها سياسة الحزب الواحد والنظام المركزي.⁽¹⁾ لكن ما يلاحظ أن المغاربة يلجؤون إلى هذه الأساليب، في الحقيقة للتستر على التصرفات والتجاوزات المستمرة في حق الصحراويين الذين يعانون القمع من السلطات المغربية⁽²⁾. ويرى بعض المحللين أن السلطات المغربية تكثف حملاتها على الصحراويين لإسكات المعارضة المغربية عن المطالبة بإقليمي سبتة ومليلة من جهة، ولشغل الرأي العام المغربي عن المشاكل الأخرى، كالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

1 - Angela Hernandez, Sahara : Otras voces, Editorial Algazara, Malaga, 2001, p 155.

2 - Toby Shelly, op.cit, p 196.

خاتمة

أظهر الصراع في الصحراء الغربية، اتساع الهوة في العلاقات الدولية من جهة، والقانون الدولي من جهة أخرى، مما يستدعي دراسة هذا النزاع واستخدامه كنموذج لتوضيح الأسس والتغيرات التي طرأت على الجانب النظري والتطبيقي لحق تقرير مصير الشعوب.

كما أظهر النزاع من جهة أخرى إخفاق مختلف الهيئات الدولية إيجاد مخرج سريع لتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بإجراء استفتاء حر وعادل. والتجاوزات المستمرة للمغرب في الصحراء الغربية لا يمكن ردعها إلا بإجبارها على تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة، والتعاون بجدية لتنفيذ خطة السلام، لتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره كما حدث في إقليم تيمورليشتي.

مع أن منظمة الأمم المتحدة قدمت المساعدة متأخرة للتيموريين إلا أنها تدخلت لصالح الإقليم ونظمت استفتاء عام 1999 وسط التهديدات الأندونيسية بزعزعة الاستقرار لأن الاستقلال يمس بسيادة أندونيسيا، الدولة المحتلة. نجحت منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار من الإقليم التيموري ورضخت أندونيسيا للقرارات الأممية. من واجب المنظمة منح الشعب الصحراوي حق تقرير المصير بإجراء استفتاء حر وعادل كمثيله التيموري، فالأحداث التي هزت تيمورليشتي قبل وخلال وبعد الاستفتاء، أعطت دروسا للتحكم في أعمال العنف مستقبلا في القضايا المشابهة.

ويبقى التساؤل عن دور المنظمة مستقبلا فهل ستتوصل إلى حل وتمكن الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وتطبيق الشرعية الدولية، أو

ستستمر في تمويل بعثة المينورسو بالأموال الطائلة، وتبقى الحالة الراهنة في قضية الصحراء الغربية كما هي. أم على الشعب الصحراوي التأقلم مع المتغيرات والتناقضات الدولية والتنازل عن الكفاح لتقرير المصير دام أكثر من 36 سنة من الاستعمار.

والدخول في اللعبة الدولية الجديدة وخوض غمارها، وما على جبهة البوليساريو إلا الدخول في لعبة الدول الكبرى، ليكون للصحراويين نصيب، ولكن بأي ثمن فاللعبة غامضة وخطيرة.

Il Faut jouer le jeu! Mais un jeu dont les règles n'ont jamais été claires... on ne sait même pas si ces règles existent.

